دعوات فلسطينية لمقاطعة أخبار الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة

الوطن- وكالات

دعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، أمس وسائل الإعلام إلى مقاطعة جميع الأخبار العائدة للأجهزة والجهات الأمنية في الضفة الغربية وغزة.

وحثت الأمانة العامة للنقابة، في بيان على مواصلة الجهود القانونية لتأمين الإفراج عن ٦ صحفيين تم اعتقالهم مطلع الأسبوع الجاري.

كما جددت مطالبتها بوقف العمل بقرار قانون الجرائم الإلكترونية، إلى حين الاستجابة لكافة التعديلات التي طالبت بإدخالها على القانون.

وقررت محاكم في نابلس وبيت لحم والخليل، تمديد اعتقال ٦ صحفيين، لمدد تراوحت بين ٥ و١٥ يوماً، بطلب من النيابة التي وجهت لهم اتهامات بالاستناد للمادة ٢٠ من قانون الجرائم الإلكترونية.

وأكدت النقابة، في بيانها، أن الصحفيين أصبحوا «كبش الفداء للانقسام وتداعياته، ومجمل التطورات السياسية الحاصلة، وإلى تغول الأجهزة والجهات الأمنية، التي تغطي ممارستها النيابة العامة في الضفة الغربية، والنيابة العامة والنيابة العسكرية في غزة».

هذا وأكد رئيس اللجنة الإدارية الحكومية في غزة عبد السلام صيام في وقت سابق أن اللجنة وضعت خطة لمواجهة أي تداعيات لقرارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

كما بدأت القيادة الفلسطينية ترتيبات لعقد جلسة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني مطلع الشهر المقبل، لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لـ«منظمة التحرير الفلسطينية».

وكان مسؤول فلسطيني كبير، قال في وقت سابق إن النية تتجه لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة رام الله في الضفة الغربية، يومي السادس والسابع من أيلول القادم.

وكان أمين سر تحالف قوى المقاومة الفلسطينية خالد عبد المجيد كشف في حديث صحفي «لأخبار فلسطين»: من أن هناك نيات مبيتة لدى اللجنة المركزية لحركة فتح والقيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية المنتهية ولايتها للدعوة لعقد المجلس الوطني بصيغته الحالية في رام الله لتغطية المسار السياسي الأميركي، في محاولة جديدة لتزوير إرادة الشعب الفلسطيني للانخراط في مسار سياسي خطير، عبر المؤتمر الإقليمي الذي تعد له أميركا وعدد من الدول العربية وإسرائيل.

وطالب عبد المجيد كل الفصائل والقوى والهيئات والفعاليات والشخصيات الوطنية عدم الاستجابة لهذه الدعوات وعدم المشاركة في هذا السيناريو الخطير.

وقال عبد المجيد: هناك نيات مبيتة سلفاً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله بصيغته الحالية وفي ظل حراب الاحتلال وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تنسق مع قوات الاحتلال ضد أبناء شعبها للمبايعة والتجديد للقيادة الحالية غير الشرعية، وسيتم رسم ملامحها في المؤتمر الإقليمي القادم الذي سيتم الدعوة له قبل نهاية العام الحالي مراهنة على وعود الإدارة الأميركية الجديدة، ودور عدد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية التي تريد من هذا المؤتمر أن يشكل غطاء لتطبيع العلاقات مع كيان العدو الصهيوني وإقامة تحالف إستراتيجي معه في مواجهة إيران ومحور المقاومة في المنطقة، وإعادة الالتفاف بأشكال جديدة من المؤامرات لتغطية إخفاق مشروعها في المنطقة.

تظاهرة في غزة تضامناً مع صحافيي الضفة ضد اعتداءات الأجهزة الأمنية (عن الانترنت)

تهم الفساد تضيّق الخناق على نتنياهو وزوجته

أصيب مستوطن إسرائيلي بجروح في عملية طعن صباح أمس في شارع السلطان سليمان قرب باب العمود بالقدس المحتلة.

وذكرت وكالة معا الفلسطينية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت سيدة فلسطينية بزعم تنفيذها عملية الطعن ونقلتها إلى مركز التحقيق كما قامت بإغلاق المنطقة أمام الفلسطينيين.

إلى ذلك اعتقلت قوات الاحتلال الليلة قبل الماضية طفلين فلسطينيين من بلدة بيت أمر شمال مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية.

من جهة أخرى قال رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأسبوع الماضي أن هناك حملة من اليسار والصحافة تهدف إلى الإطاحة به عبر انقلاب على خلفية تحقيقات قضائية.

وازداد الضغط القضائي الجمعة على نتنياهو مع الإعلان أن أحد مساعديه السابقين وافق على التعاون مع القضاء في قضيتي فساد.

ويتهم نتنياهو بتلقي هدايا من أثرياء بينهم الملياردير الأسترالي جيمس باكر والمنتج في هوليوود ارنون ميلشان بشكل غير قانوني.

ويسعى تحقيق آخر إلى تحديد ما إذا كان نتنياهو حاول التوصل إلى اتفاق سري مع ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» من أجل تغطية إيجابيه لأنشطته مقابل مساعدته على الحد من نشاط صحيفة «إسرائيل اليوم» المنافسة ليديعوت.

كما أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، يعتزم تقديم لائحة اتهام ضد سارة نتنياهو، زوجة رئيس الحكومة، في عدد من ملفات الفساد.

وكالات

هل أعدت إسرائيل قانوناً لسلب أموال الخليج بتهمة دعم حماس؟

تحسين الحلبي

تأسس في عام ٢٠٠٣ «مركز قانون إسرائيل» وبالعبرية يسمى مركز «شورات هادين» في تل أبيب، كمنظمة إسرائيلية غير حكومية هدفها تقديم كل من يدعم «الإرهاب» ضد اليهود إلى المحاكم والمطالبة بتعويضات مالية ضخمة عما تسبب به لأي يهودي في فلسطين المحتلة والعالم، ومنذ ذلك الوقت تقدمت هذه المنظمة بمئات القضايا في المحاكم الأميركية، وفي ٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ طالبت هذه المنظمة بتعويض بقيمة ٢٦٠ مليون دولار بحجة الصواريخ التي أطلقها الفلسطينيون من قطاع غزة على مستوطنة سديروت، وكانت هذه القضية ضد الحكومة المصرية التي اتهمتها المنظمة الإسرائيلية بعدم منع تهريب الصواريخ إلى القطاع.

وفي عام ٢٠١٥ تقدمت بطلب لمحكمة في نيويورك لإجبار منظمة التحرير الفلسطينية بدفع ٦٥٥ مليوناً من الدولارات استناداً إلى قانون مكافحة «الإرهاب» الأميركي واتهمت منظمة التحرير بعدم منع وصول السلاح للمجموعة التي نفذت ست عمليات مسلحة ضد الإسرائيليين، وفي ١٣ أيار ٢٠٠٨ رفعت المنظمة الإسرائيلية قضية على البنك السويسري «يو بي إس» واتهمته بتسهيل تمويل «الإرهاب» الفلسطيني ضد اليهود، وفي ١٥ آذار ٢٠٠٠ تقدمت عائلة يهودية بقضية ضد الفلسطينيين تطالبهم بدفع ٢٥٠ مليون دولار تعويضاً عن مقتل أفراد منها عام ١٩٩٦ على أيدي مجموعة من حركة حماس متهمة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بدعم حماس.

وفي عام ٢٠١٥ نشر موقع «جويش نيوز سيرفيس» أن محكمة أميركية صدر عنها قرار يمنح الحق بإلقاء مسؤولية أي عملية فلسطينية مسلحة ضد اليهود الإسرائيليين على الداعمين للمقاومة من دول أو جمعيات مدنية، وفي ٣١ آب ٢٠١٦ قضت محكمة أميركية على منظمة التحرير بدفع ٦٥٥ مليون دولار وهي القضية نفسها التي تولت رفعها منظمة «شورات هادين» عام ٢٠١٥.

وفي أعقاب تبني الكونغرس لقانون «جاستا» الأميركي لمقاضاة السعوديين لدعمهم الإرهابيين الذين فجروا في نيويورك في ١١ أيلول ٢٠٠١ البرجين، بدأت المنظمات الصهيونية القانونية في إسرائيل والعالم بإعداد مخطط لإيجاد قانون «جاستا» إسرائيلي، يمنح كل إسرائيلي أو يهودي الحق بمقاضاة الدول التي كانت تدعم حركة المقاومة في جميع عملياتها منذ التسعينيات بشكل خاص أي في عهد رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة ١٩٩٦-١٩٩٩، ويبدو أن إسرائيل بدأت تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في السعي لابتزاز دول الخليج في أعقاب ما حصل عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب حين منحته السعودية أكثر من ٥٠٠ مليار من الدولارات، وحين منحته قطر ٢١ ملياراً قبل أسابيع لشراء أسلحة لجيش قطري، أصبح كل جندي فيه يكلف مليون دولار وحده!

ولذلك يقول عدد من المحامين ورجال القانون الإسرائيليين إن الإمكانية لرفع قضايا على دول خليجية قدمت الدعم المالي لحماس موجودة وسيطالبون من خلالها بتعويضات مالية كبيرة من هذه الدول بشكل خاص.

ويذكر أن منظمة «شورات هادين» رفعت قضية تطالب فيها في عام ٢٠١٢ بتعويضات مالية لمصلحة إسرائيليين قتلوا في عمليات المقاومة بقيمة ٣٢٣ مليون دولار من إيران وسورية، لأن الدولتين تدعمان المقاومة، لكن المحامين يرون أن إيران وسورية في حالة عداء مع إسرائيل ويستحيل إجبارهما على دفع هذا المبلغ لمصلحة ١١ عائلة إسرائيلية قتل أفراد منها بعمليات المقاومة في مطعم في تل أبيب عام ٢٠٠٦، فالمحامون الإسرائيليون يعولون الآن على ابتزاز دول الخليج التي كانت تتبنى حماس مثل قطر والسعودية بشكل خاص، وليس من المستبعد أن تكون القضايا المرفوعة ضدهما بتهمة دعم الإرهاب قد جرى إعدادها للحصول على أكبر قدر من الأموال من الدولتين ما دام أكبر حليف للسعودية وهو الولايات المتحدة قد سمح بالحصول على تعويضات مالية لعائلات أكثر من ثلاثة آلاف أميركي من ضحايا تفجيرات ١١ أيلول٢٠٠١.

إن إسرائيل تشجع كل هذه المنظمات القانونية على رفع قضايا على عدد من دول الخليج بتهمة دعم حركة حماس، ويبدو أنها تلقت ضوءاً أخضر من ترامب ما دامت المحاكم التي ستنظر في هذه القضايا هي أميركية وتستند إلى قانون «محاربة الإرهاب»، بل إن أحد المحامين الإسرائيليين في هذه المنظمات يتوقع أن تحصل عائلات القتلى الإسرائيليين على مبالغ بمئات المليارات من الدول التي كانت تدعم حركة حماس وخصوصاً أن قطر والسعودية من الدول التي كانت تعلن عن دعمها لحركة حماس بموجب ما تقوله المنظمات القانونية الإسرائيلية التي تمثل عدداً من العائلات اليهودية، والسؤال الذي يطرح نفسه أمام ما تعده إسرائيل لدول الخليج: أليس من الأفضل أن تكف بعض هذه الدول عن التقارب مع إسرائيل ما دامت تسعى إلى سرقة أموالها على طريقة «تاجر البندقية»؟

إن الجرائم التي نفذتها إسرائيل بحق الفلسطينيين والسوريين والمصريين والأردنيين وبقية العرب منذ عام ١٩٤٨ هي التي تفرض على كل الدول العربية رفع القضايا على إسرائيل لاستعادة الحقوق التي سلبتها من هذه الأمة، فقضية اغتصاب فلسطين وجرائم إسرائيل هي التي يتعين تقديمها للقضاء من البداية للنهاية فهل يتعظ العرب.

قطر تطالب بفتح خطوط جوية وبرية لتيسير الحج إلى السعودية

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، السعودية بفتح خطوط مباشرة أمام الطيران القطري، لتيسير الحج جوا، وفتح المنفذ البري أمام الحجاج القادمين من قطر.

وقال رئيس اللجنة علي بن صميخ المري في مؤتمر صحفي بالدوحة أمس: «نطالب السلطات في السعودية بإزالة العراقيل التي وضعتها أمام الحجاج القطريين، من خلال فتح خطوط مباشرة أمام الطيران القطري لتيسير الحج جوا، كما نطالب بفتح المنفذ البري لمن لا يستطيع الحج جوا».

وأوضح المري أن بلاده لم تقم بتدويل الحج، «وإنما خاطبنا المؤسسات الدولية لرفع الانتهاك الحاصل بحق الحجاج القطريين».

وتتهم الدوحة، الرياض بـ«تسييس الشعائر الدينية واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية»، وهو ما تنفيه السعودية، التي بدورها تتهم قطر بتسييس الحج والسعي إلى تدويله، والمطالبة بتدويل الأماكن المقدسة.

وكان رئيس الهيئة العامة للطيران المدني السعودي، عبد الحكيم بن محمد التميمي قال إن أجواء السعودية السيادية لا تزال مغلقة أمام الطائرات المسجلة بقطر.

وجاء هذا في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية مساء الخميس، بعد يوم من نفي الإمارات والبحرين ما نشرته وسائل إعلام بشأن فتح مجالهما الجوي السيادي أمام الطائرات القطرية.

وكانت الهيئة العامة للطيران المدني في السعودية قد أعلنت، عن تخصيص الدول المقاطعة ممرات طوارئ جوية للطائرات القطرية.

كما أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني في قطر، بدء شركات الطيران القطرية والعالمية استخدام مسارات جوية جديدة في رحلاتها، وذلك عبر المياه الدولية المسؤولة عنها دولة الإمارات في الخليج العربي، وبينت أن أغلب المسارات التي طلبتها دولة قطر من المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو) تم تشغيلها، سواء في الخليج العربي أو بحر العرب وخليج عمان.

هذا، وأوضح التميمي، حول ما ورد عن ممرات الطوارئ، أن أعضاء المجلس أثنوا على الخطوات التي قامت بها الدول الأربع من فتح مسارات طوارئ جديدة تساعد في انسيابية الحركة الجوية فوق أعالي البحار، مؤكداً أن ممرات الطوارئ هي ممرات مؤقتة يتم تأسيسها في الحالات الاستثنائية وعند ارتفاع الحركة الجوية في منطقة محدودة المساحة.

وكالات

ترامب: الوضع خطير للغاية.. ودعوات روسية صينية ألمانية لتجنب تأجيج التوتر

ملايين المتطوعين في كوريا الديمقراطية للتصدي لأميركا

بعد التهديدات المستمرة التي تطلقها واشنطن بشن حرب على بيونغ يانغ، أعلنت كوريا الديمقراطية أن نحو ٣,٥ ملايين من مواطنيها أعربوا عن استعدادهم للتطوع للانضمام للقوات المسلحة بغية التصدي للعقوبات الأممية الجديدة ضد بيونغ يانغ وقتال الولايات المتحدة.

وأفادت صحيفة «رودونغ سينمون» الرسمية أمس بأن هؤلاء المتطوعين، وهم عمال وموظفون في الحزب الحاكم وعسكريون متقاعدون، أكدوا أنهم مستعدون للانضمام أو إعادة الانضمام إلى صفوف الجيش الشعبي الكوري، على خلفية نشر وكالة الأنباء المركزية الكورية، الاثنين الماضي، بياناً يدين بشدة العقوبات الجديدة التي صادق عليه بالإجماع مجلس الأمن الدولي.

هذا واعتبر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن الوضع «خطير للغاية» مع كوريا الديمقراطية، وأعرب عن أمله في أن «يتمكن من حلّه» سلميا، وكشف عن أن واشنطن تسعى لتشديد العقوبات ضد بيونغ يانغ.

وتوعد ترامب مجدداً باستخدام القوة ضدّ كوريا الديمقراطية، مؤكداً أن الخيار العسكري «جاهز للتنفيذ».

وردت عليه وكالة الأنباء الكورية الديمقراطية الرسمية واصفةً ترامب بأنه شخص «بغيض مهووس بالحرب النووية». وأضافت: «ترامب، يقود الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى شفير حرب نووية».

وهذا ما دفع البرلماني الديمقراطي الأميركي، ديفيد سيسيليان، لتوجيه رسالة عاجلة إلى رئيس مجلس النواب، بول ريان، يطالبه فيها بالدعوة الفورية لعقد جلسة طارئة للمجلس، من أجل مناقشة مشروع قانون يحظر على ترامب توجيه ضربة نووية وقائية ضدّ كوريا الديمقراطية من دون موافقة الكونغرس.

واستنفر ترامب أركان حكومته، واجتمع مطولا مع وزير الخارجية ريكس تيلرسون، وممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، ومستشار الأمن القومي، الجنرال هربرت ماكماستر. وعقد، الجمعة وفجر السبت، عدداً من اجتماعات العمل، التي كان الوضع المتفاقم مع كوريا الديمقراطية على رأس جدول أعمالها.

ولاحقاً، ناقش ترامب الوضع حول كوريا الديمقراطية مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، وقال الرئيس الأميركي بعد ذلك، إن الوضع «خطر للغاية»، وأعرب عن أمله في أن «يكون قادراً على حلّه» سلمياً.

بدوره دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ نظيره الأميركي إلى تجنب الأقوال والأفعال التي من شأنها أن تؤجج التوتر الذي تشهده شبه الجزيرة الكورية.

وقالت شبكة التلفزيون العامة «سي سي تي في» الحكومية: إن «شي دعا ترامب خلال اتصال هاتفي جرى بينهما الأطراف ذات الصلة إلى الحفاظ على ضبط النفس ومواصلة نهج الحوار والمفاوضات والتوصل لتسوية سياسية».

من جهة ثانية أكد البيت الأبيض في بيانه أن القوات الأميركية مستعدة لحماية جزيرة غوام الأميركية الواقعة في المحيط الهادئ.

وكانت كوريا الديمقراطية ردت الأسبوع الماضي على تهديدات ترامب المتكررة لها وأكدت أنها ستقصف محيط جزيرة غوام مشيرة إلى أنها «ستلقن الولايات المتحدة درساً قاسياً» إذا ما اتخذت الأخيرة إجراء عسكرياً ضدها.

في غضون ذلك أظهرت صور حديثة ملتقطة بالأقمار الصناعية استعداد كوريا الديمقراطية لاختبار صواريخ بالستية من على متن غواصة، حسبما قال خبير في شؤون الجيش الكوري الديمقراطي.

ونشر جوزيف بيرموديز خبير الشؤون الدفاعية الكورية الديمقراطي والشؤون الاستخبارية، صوَراً على موقع «نورث ٣٨» التابع لجامعة جونز هوبكينز بواشنطن، قال إنها تُظهر على الأرجح استعدادات لاختبار صاروخ بالستي بحر أرض (إس إل بي إم).

في سياق متصل نشرت القوات اليابانية منظومات «باتريوت» المضادة للصواريخ على أراضيها بعد أن هددت كوريا الديمقراطية الأسبوع الماضي بأنها ستقصف جزيرة غوام الأميركية في المحيط الهادئ بالصواريخ الباليستية.

هذا وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أعربت عن رفضها استخدام الحل العسكري والتصعيد الكلامي لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية.

كما دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى تحمل «المسؤولية ومنع أي تصعيد في التوتر».

من جهته، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن مخاطر اندلاع نزاع بين الولايات المتحدة وكوريا الديمقراطية «كبيرة جداً»، ملمحاً إلى أنه يعود لواشنطن القيام بخطوة أولى لنزع فتيل الأزمة.

في المقابل قال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون: إن كوريا الديمقراطية تتحمل مسؤولية الأزمة مع الولايات المتحدة، مؤكداً أن لندن ترغب في حل دبلوماسي للأزمة.

وكالات

قوات من كوريا الديمقراطية لدعم الحكومة (رويترز)

طهران تتهم الرئيس الأميركي بتدمير الاتفاق النووي

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن واشنطن تعمل على نقض روح ونص الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع مجموعة خمس زائد واحد.

وقال ظريف ردا على مزاعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تغريدة له أمس على حسابه في موقع تويتر إن «ترامب يريد دوما تدمير الاتفاق النووي فهو من أجل تجنب العزلة يحاول إظهار أن إيران هي السبب وهذا يدل على نواياه السيئة فضلاً عن نقض واشنطن لروح ونص الاتفاق النووي».

وكان ترامب اتهم منذ يومين إيران بأنها غير ملتزمة بروح الاتفاق النووي قائلا «أعتقد أنكم ستشهدون رد فعل قويا جدا».

وتأتي مزاعم ترامب في الوقت الذي أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا التزام إيران بتعهداتها في هذا الاتفاق.

وكان ظريف أكد الثلاثاء الماضي أنه إذا قام الجانب الأميركي بوقف الاتفاق النووي فإنه يجب عليه أن يدفع ثمن ذلك مبيناً أنه ليس بإمكان الأميركيين فرض ثمن وقف الاتفاق على إيران.

سانا

فنزويلا: تهديد واشنطن بالعمل العسكري «جنون وتطرف»

رفضت فنزويلا بشدة تصريحات الرئيس الأميركي حول احتمال قيام عمل عسكري ضدها، حيث وصف وزير الدفاع الفنزويلي، فلاديمير بادرينو لوبيز، تصريح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول إمكانية التدخل العسكري في فنزويلا، بأنه «جنون» و«مظهر من مظاهر التطرف».

وقال لوبيز لشبكة تلفزيون VTV إن «هذا العمل المتهور، هو أعلى مظاهر التطرف. النخبة اليمينية المتطرفة هي التي تقود الولايات المتحدة».

وقال إرنستو فيلغاس، وزير الاتصالات في فنزويلا: إن وزارة الخارجية ستصدر بياناً يرفض تهديد الرئيس الأميركي بالتدخل العسكري في البلاد. وكتب في تغريدة على «تويتر»: «وزارة خارجيتنا ستصدر بياناً رسمياً يرفض التهديدات الإمبريالية».

وأضاف: «التهديد الصادر من ترامب يوحد جميع الفنزويليين للتطوع من أجل منع التدخل الأجنبي وحماية الوطن».

وكان ترامب قد أعلن أن الولايات المتحدة لا تستبعد الخيار العسكري في التعامل مع الوضع في فنزويلا. وقال إن الخيار العسكري مطروح من بين خيارات عديدة تدرسها إدارته وهو كان جزءا من المناقشات التي جرت يوم الجمعة في منتجع الغولف الخاص به في بدمينستر بولاية نيو جيرسي.

وأكد ترامب «لدينا العديد من الخيارات المتاحة لفنزويلا، بما في ذلك الخيار العسكري».

وأضاف إن الناس هناك يعانون ويموتون، واصفا فنزويلا بأنها «فوضى، فوضى خطيرة جداً ووضع محزن».

وتابع: «لدينا قوات في كل أنحاء العالم وفي أماكن بعيدة جدا. فنزويلا ليست بعيدة جداً والناس يعانون ويموتون».

ومع ذلك، أعلن إريك باهون، المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن الوزارة لم تتلق أي أوامر بشأن فنزويلا من الرئيس ترامب. وقال: «البنتاغون لم يتلق أي أوامر» بهذا الخصوص. وأحال الأسئلة على البيت الأبيض.

ورفض الرئيس الأميركي إجراء محادثة هاتفية مع نظيره الفنزويلي، نيكولاس مادورو، قائلاً إنه «لن يتحدث معه قبل استعادة الديمقراطية في البلاد»، حسبما أعلن المكتب الصحفي في البيت الأبيض يوم الجمعة.

وفي كلمته التي ألقاها أول أمس في دورة الجمعية الوطنية التأسيسية (NCA)، أكد مادورو مرة أخرى رغبته في تطبيع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة من خلال المفاوضات وإقامة علاقات طبيعية ومفتوحة معها، دون استبعاد التعاون مع واشنطن.

من جهة أخرى اعتبرت فنزويلا رئيس البيرو بيدرو بابلو كوتشينسكي عدوا لشعبها بسبب تدخله في شؤونها الداخلية.

وكان كوتشينسكي دعا في مؤتمر صحفي أمس الرئيس الفنزويلي إلى التنحي عن السلطة واصفا إياه بـ«الديكتاتور» ونقلت وكالة فرانس برس عن وزارة الخارجية الفنزويلية قولها في بيان أمس «إن رئيس جمهورية البيرو بيدرو بابلو كوتشينسكي أصبح عدوا لشعب البوليفار بسبب تدخله المتكرر في شؤون فنزويلا الداخلية ومحاولته تقويض العلاقات التاريخية بين الشعبين».

وأضاف البيان: «إنه في ضوء الإجراء الذي تبنته الحكومة البيروفية في طرد السفير الفنزويلي نجد أنفسنا مضطرين مع الأسف لطرد القائم بأعمال البيرو في فنزويلا».

وكالات

مصر تعيش حالة ذهول بعد مقتل العشرات بحادث تصادم قطارين

تعيش مصر لليوم الثاني على التوالي صدمة إثر حادث تصادم قطارين في الإسكندرية أودى بحياة ٤١ شخصاً على الأقل حيث تمكنت فرق الإنقاذ صباح السبت من إعادة فتح خط السكك الحديدي المؤدي إلى هذه المدينة الواقعة في شمال مصر، على حين وجّه المصريون انتقادات حادة للحكومة بسبب عجزها عن اتّخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حوادث السير.

وأكد المتحدث باسم وزارة الصحة خالد مجاهد في بيان بعد ظهر أمس أن التصادم أسفر عن مصرع ٤١ شخصاً وإصابة ١٣٢ آخرين.

وأضاف: إن «٧٩ من المصابين خرجوا من المستشفيات بعد تماثلهم للشفاء وتلقيهم العلاج اللازم فيما يتبقى ٥٣ حالة بالمستشفيات».

وأوضح أن بين هؤلاء «٢٣ شخصاً يحتاجون إلى تدخل جراحي، وجار إجراء الجراحات اللازمة لهم إضافة إلى ٣٠ شخصاً يخضعون لعلاج تحفظي حالتهم مستقرة ومن المقرر خروجهم خلال الساعات المقبلة».

وصباح السبت تمكنت رافعتان كبيرتان عملتا طوال الليل من انتشال أربع عربات قطار من خط السكك الحديدية المؤدي إلى مدينة الإسكندرية الذي تمت إعادة فتحه.

وكان رئيس الوزراء شريف إسماعيل كلف مساء الجمعة وزارة البترول وشركة المقاولين العرب (حكومية) توفير المعدّات اللازمة للتعامل مع تداعيات الحادث وسرعة رفع العربات.

ووقع التصادم بعيد ظهر الجمعة بين قطار متوجه إلى الإسكندرية من القاهرة وآخر في طريقه إلى المدينة من بورسعيد (شمال شرق).

وقالت هيئة السكك الحديدية: إن التصادم ناجم عن عطل في أحد القطارين أدى إلى توقفه واصطدام الآخر به من الخلف.

وقرر وزير النقل هشام عرفات إيقاف أربعة مسؤولين وموظفين في هيئة السكك الحديدية عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات في أسباب الحادث، بحسب وسائل الإعلام.

وفتح النائب العام المصري نبيل صادق تحقيقا في الحادث وأمر باستدعاء مسؤولي هيئة السكك الحديدية «لسرعة استكمال التحقيقات والانتهاء منها لتحديد المسؤوليات الجنائية والإدارية في هذا الحادث»، حسبما أفاد بيان رسمي أصدره مكتبه.

وطلب الرئيس عبد الفتاح السيسي التحقيق في الحادث «والتعرف على أسبابه ومحاسبة المسؤولين عنه»، بحسب بيان للرئاسة.

وكالات

حادث تحطم قطارين بالقرب من محطة خورشيد بمدينة الإسكندرية (رويترز)